

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية
إلى السادة المساهمين في
شركة ثمار التنمية القابضة
(خاضعة لإجراء إعادة التنظيم المالي)
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي المتحفظ:

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة ثمار التنمية القابضة (شركة مساهمة سعودية) (الشركة) التي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022م، والقوائم للربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر، والتغير في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفسيرية الأخرى. وفي رأينا وباستثناء التأثيرات المحتملة للتحفظات الموضحة بقسم أساس الرأي المتحفظ، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2022م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ:

1. لم يتم موافقتنا بالقوائم المالية لإحدى الشركات المستثمر فيها (الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة) في 31 ديسمبر 2022م والبالغ رصيد الاستثمار فيها في ذات التاريخ مبلغ 2021م : مبلغ 1,765,958 ريال سعودي. كما لم نوافق بالمصادقات على هذا الاستثمار في ذات التاريخ ولم نوافق بالموقف الحالي لهذا الاستثمار. مع الأخذ في الاعتبار ماورد بالإيضاح رقم (7) حيث قامت لجنة الإفلاس بافتتاح إجراءات التصفية الإدارية للشركة المستثمر فيها ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تقييم ووجود واكتمال رصيد ذلك الاستثمار والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
2. لم يتم موافقتنا بالمصادقات على أرصدة بعض الذمم الدائنة التجارية في 31 ديسمبر 2022م (أيضاً لم نوافق بها في 31 ديسمبر 2021م) والبالغ رصيدها 2,318,021 ريال سعودي ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

أساس الرأي المتحفظ (تتمة) :

3. لم يتم موافقتنا بشهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في 31 ديسمبر 2022م ، كما لم يتم موافقتنا بأية بيانات أو معلومات حول المستحقات القائمة على الشركة لصالح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال سنة 2022م والبالغ رصيدها الدائن الدفترتي في 31 ديسمبر 2022م مبلغ 1,765,958 ريال سعودي ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال هذا الرصيد وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على الرصيد المستحق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
4. تتضمن الخسائر المتراكمة في 31 ديسمبر 2022م مبلغ 40,817,863 ريال سعودي عبارة عن معاملات تم تسويتها على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر خلال الأعوام 2021م و 2020م و 2019م ولم تقدم لنا المستندات المؤيدة الكافية في حينه (فضلاً الرجوع لتقريرنا على القوائم المالية كما في 31 ديسمبر 2021م {تحفظ رقم (3) و رقم (5) ضمن قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي} وتقريرنا على القوائم المالية كما في 31 ديسمبر 2020م {تحفظ رقم (8) ورقم (21) ضمن قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي} وتقريرنا على القوائم المالية كما في 31 ديسمبر 2019م {تحفظ رقم (8) ورقم (9) ورقم (26) ضمن قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي} لمعرفة تفاصيل المبلغ وأسباب التحفظ ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من اكتمال وصحة رصيد الخسائر المتراكمة.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في "قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

الأمور الرئيسية للمراجعة:

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

إن الأمور الرئيسية للمراجعة موضحة أدناه :

أمر مراجعة رئيسي

تقييم الأراضي

تمثل الأراضي نسبة جوهرية من اجمالي موجودات الشركة كما في تاريخ القوائم المالية حيث بلغت القيمة الدفترية للأراضي 37,890,337 ريال سعودي (2021م مبلغ 6,231,776 ريال سعودي). يتم قياس الأراضي باستخدام نموذج القيمة العادلة وذلك بإعادة التقييم لقياس الأراضي المملوكة للشركة، وتقوم إدارة الشركة بتحديد القيمة العادلة لأراضيها لأغراض التقييم لها بالقيمة العادلة في تاريخ التقرير المالي، تم اجراء التقييمات من قبل مقيمين خارجيين مستقلين تم تعيينهما من قبل إدارة الشركة وتم الأخذ بالتقييم الأقل بناءً على التعليمات النظامية الصادرة بهذا الشأن. إن تقييم الأراضي يعتمد بدرجة كبيرة على التقديرات والافتراضات مثل المقارنة السوقية والعقارات المشابهة والمعرفة بالسوق والمعاملات التاريخية ومصادر معلومات من منصات ومواقع حكومية ومصادر معتمدة أخرى. ونظراً لأهمية وتعقيد عملية تقييم الأراضي واعتمادها بشكل كبير على مجموعة من الافتراضات والتقديرات، فإننا نعتبر هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية.

كيف تمت معالجة الأمر في مراجعتنا

- قمنا بالإجراءات التالية فيما يتعلق بالأراضي
- تقييم السياسات ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المتبعة من قبل إدارة الشركة
- تقييم مدى دقة المدخلات التي استخدمها المقيمين الخارجيين .
- تقييم موضوعية واستقلالية وخبرات المقيمين الخارجيين ومراجعة الافتراضات المستخدمة وتقييم منهجية التقييم المتبعة .
- اجرينا تقيماً لمدى ملائمة الإفصاحات المتعلقة بإعادة التقييم للأراضي كما هو مبين بالإيضاحات رقم (5) و (14) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة.

لفت انتباه :

- 1- نود أن نلفت الانتباه للايضاح رقم (37) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الذي يشير إلى أن الشركة حققت خسائر متراكمة في 31 ديسمبر 2022م بمبلغ 233,652,138 ريال سعودي حيث تجاوزت كامل رأس المال (في نهاية عام 2021م تجاوزت كامل رأس المال وفي نهاية عامي 2020م و 2019م تجاوزت 50% من رأس المال ، وتم الإشارة اليه بلفت انتباه في تقريرنا على القوائم المالية للشركة) مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (132) من نظام الشركات ان يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ العلم بذلك للنظر في إستمرارية الشركة مع إتخاذ أي من الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الخسائر أو حلها ؛ إلا أنه نظراً لدخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (45) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر الشركة النسبة المحددة في النظام ، ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.
- 2- نود أن نلفت الانتباه للايضاح رقم (38) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الذي يشير الى أن إستمرارية الشركة كمنشأة مستمرة مرتبط بتنفيذ مقترح إعادة التنظيم المالي للشركة والذي يعتمد بشكل رئيسي على زيادة رأس مال الشركة ، وقام مجلس إدارة الشركة خلال السنة المالية بالتوصية لزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح حقوق أولية بقيمة 200 مليون ريال سعودي ليصبح رأس المال بعد الزيادة 300 مليون ريال سعودي وذلك لتعظيم قدرة الشركة التوسعية في الإستثمارات وتوفير السيولة اللازمة لسداد جزء من الإلتزامات المالية المستحقة حسب خطة إعادة التنظيم المالي المعلنة ، وحتى تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تتم تلك الزيادة ، ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.
- 3- نود أن نلفت الانتباه للايضاح رقم (39) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الذي يشير الى غرض الإفصاح عن مبالغ الإلتزامات المتداولة وغير المتداولة المتعلقة بالمطالبات المقبولة بمقترح إعادة التنظيم المالي للشركة ، ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمر آخر:

قمنا بفحص القوائم المالية الاولية الموجزة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2019م ، ومراجعة القوائم المالية للشركة عن الأعوام المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م و 2020م و 2021م ، بالإضافة إلى فحص القوائم المالية الاولية الموجزة للفترة الربعية لعامي 2020م و 2021م ، وأصدرنا تقاريرنا عليها متضمنة امتناعنا عن إبداء الاستنتاج فيما يتعلق بالقوائم المالية الاولية الموجزة أو امتناعنا عن ابداء الرأي فيما يتعلق بالقوائم المالية السنوية (ويمكن الرجوع لهذه القوائم المالية المشار اليها وتقاريرنا عليها لمطالعة أسباب الامتناع عن الاستنتاج أو الامتناع عن إبداء الرأي) ، ولكن نظراً لما قامت به ادارة الشركة من معالجات خاصة في القوائم المالية السنوية لعام 2021م وما قامت به من اجراءات نظامية خلال عام 2022م (فضلاً يمكن الاطلاع على القوائم المالية وعلى ايضاحاتها المتممة لتفهم ذلك) أصبح العديد من بنود القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م يمكن تحقيقها فيما عدا ما تم التحفظ عليه ضمن فقرة (أساس الرأي المتحفظ) ، كما أنه فيما يتعلق باستمرارية الشركة ووفقاً لما ورد

بفقرة (لفت الانتباه البند رقم (2)) و قابلية تنفيذ خطة مقترح إعادة التنظيم المالي لسداد التزامات الشركة كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (38) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية ، وبناء عليه أصدرنا رأياً متحفظاً على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

المعلومات الأخرى:

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى ، وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى. ولا يُبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك. وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية ، فإن مسؤولياتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ في عين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية ، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري. عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، نكون مطالبين بإبلاغ المكلفين بالحوكمة عن الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل ، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال عن الأمور ذات العلاقة بالإستمرارية وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها ، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك. إن أعضاء مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً تحريفاً جوهرياً عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ ، وتُعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها ، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة وعلينا أيضاً:

تحديد مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة إستجابةً لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم إكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة):

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة ، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- إستنتاج مدى مناسبة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة ، وإستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري ، يكون مطلوباً منا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية ، يتم تعديل رأينا. وتستند إستنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك ، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض الشامل ، وهيكلي ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة. لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعندما يكون ذلك منطبقاً، الضمانات ذات العلاقة.

ومن ضمن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي إعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، والتي تعد من أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

- يتطلب نظام الشركات أن يُضمّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساسي، وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفة لأحكام نظام الشركات والأنظمة ذات العلاقة ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية حيث تمثلت في عدم قيام الشركة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات المحاسبية بالحد الأدنى من المهلة المحددة نظاماً (10 سنوات على الأقل) ، مما يعد مخالفة لنظام الدفاتر التجارية المعمول به في المملكة العربية السعودية.
- تجاوزت الخسائر المتراكمة للشركة في 31 ديسمبر 2022م كامل رأس المال مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (132) من نظام الشركات ان يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ العلم بذلك ، إلا أنه لم يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال المدة المحددة نظاماً (مع الأخذ في الاعتبار ما ورد في الإيضاح رقم (37) من

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، حيث أنه نظراً لدخول الشركة في مقترح إجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (45) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر الشركة النسبة المحددة في النظام).

- البيانات الخاصة بالدفاتر مدونة على الحاسب الآلي باللغة العربية والقوائم المالية مطابقة لما هو مدون على الحاسب الآلي.